

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Shorouq
DATE:	8-December-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	280,000
TITLE :	Israeli newspaper: Egypt's decision to freeze gas import is a blow to Netanyahu government
PAGE:	09
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Mohamed Hamed

صحيفة إسرائيلية: قرار مصر بتجميد

استيراد الغاز «ضربة لحكومة نتنياهو»

■ كالكاليست: الحكومة الإسرائيلية تعتبر التعويضات «بقشيش» يمكن التنازل عنه مقابل تمرير مخطط الغاز

■ المخطط يجب على الدولة العبرية ٢٧ مليار دولار على أقل تقدير.. بينما التعويض لايزال «على الشجرة»

■ كتب - محمد حامد

وصفت صحيفة كالكاليست الاقتصادية الإسرائيلية قرار رئيس الحكومة المصرية شريف إسماعيل، بتجميد جميع المفاوضات لاستيراد الغاز الإسرائيلي أو منح الموافقات الاستثمارية لشركات خاصة، بأنه «ضربة قوية لجهود رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لتمرير مخطط استخراج وبيع الغاز الإسرائيلي»، وأضافت الصحيفة أن تل أبيب قد تضطر إلى التنازل عن مبلغ التعويضات الذي أقرته غرفة التجارة الدولية لصالح شركة كهرباء إسرائيل من أجل تمرير مخطط الغاز. وأوضح تقرير للصحيفة، أن مخطط الغاز الإسرائيلي يعتمد بشكل كبير على تصدير الغاز إلى مصر ومنها إلى أوروبا، وأن هذا المخطط سيقر باستخدام المادة ٥٢ من قانون مكافحة الاحتكار، الأمر الذي يتيح لوزير الاقتصاد السماح بالاحتكار في سوق الغاز لاعتبارات

سياسية وأمنية، وهو السبب الذي دفع بحكومة نتنياهو للتأكيد على أهمية المخطط. وأضاف التقرير الذي أعده دورون بيسقاف الخبير في اقتصاد الشرق الأوسط، أنه في حال أوقفت مصر استيراد الغاز، فإن ذلك سيضعف موقف الحكومة الإسرائيلية، وأضاف: «في الواقع.. مصر تأخذ مخطط الغاز رهينة مقابل تنازل إسرائيل عن التعويضات، ولهذا فإن على الحكومة الإسرائيلية أن تقرر كيفية مواجهة هذا التهديد».

وتابع التقرير إن شركة كهرباء إسرائيل أعلنت أنها ستجرى مفاوضات مع الجانب المصري، لكن الحكومة الإسرائيلية ترى أنه من الأفضل دفع ما وصفته به «البقشيش» لمصر والتنازل عن مبلغ التعويضات دون الدخول في مفاوضات من أجل تمرير مخطط الغاز. ولفتت الصحيفة في هذا الصدد إلى الخسائر التي ستعرض لها إسرائيل في حال

إلغاء مذكرات التفاهم التي وقعها الشركاء في حقلى تمار ولوثيان مع مصر والتي تقدر بـ ٥٣ مليار دولار، «وحتى لو انخفض هذا المبلغ إلى النصف بسبب انخفاض أسعار الغاز، فستصل قيمة الصفقات إلى ٢٧ مليار دولار، ستحصل الضرائب الإسرائيلية منها على مبلغ أكثر بكثير من قيمة التعويضات التي أقرها التحكيم الدولي أي أكثر من ١,٧٦ مليار دولار».

واعتبرت الصحيفة أن أموال التعويضات التي ستدفعها مصر لا تزال «على الشجرة»، وأن أي خطة بشأنها تشبه رجلا اشترى ورقة يانصيب وبدأ يخطط فيما سيفعله بالمال الذي سيربحه.

كانت إدارة شركة كهرباء إسرائيل قررت أمس الأحد، استثمار مبلغ التعويضات في تطوير البنية التحتية للشركة، وذلك بعد أن قلصت الشركة حجم استثماراتها في البنية التحتية خلال الأعوام الماضية.